

فيما يجري حالياً إعداد مشروع تعديل قانون الزكاة

الدعوة إلى تطوير آليات تحصيل الزكاة وتفعيل دور المجالس المحلية في الرقابة

صنعاء / سبأ:

تواجه عملية تحصيل الزكاة الكثير من الصعوبات والعراقيل، كما يكتنف إخراجها من المكلفين بها الكثير من اللغط.

فتارة تغرر بعض الجمعيات الخيرية المكلفين بأساليب مختلفة لتسليم الزكاة لها رغم أحقية الدولة بذلك، وتارة يدعي متنفذون وأصحاب مشاريع دينية أحقيتهم في جبايتها وتوزيعها على مستحقيها.

وعلى الرغم من أن قانون السلطة المحلية رقم 4 لسنة 2000م قد حدد الزكاة كأحد موارد السلطة المحلية المشتركة على مستوى المحافظة الواحدة يتم إنفاقها على الوجه الذي تراه . إلا أن آليات وأساليب تحصيلها وإنفاقها لم يصل بعد إلى المستوى الأمثل.

وفي هذا الصدد يقول وكيل وزارة الإدارة المحلية المساعد لقطاع الموارد المالية محمد الطرافي " آلية التحصيل الحالية تتولاها دواوين المحافظات عبر الوحدات الإدارية في المديرية وذلك وفقاً لقانون السلطة المحلية الذي أسند إليها هذه المهمة عقب صدور اللائحة التنظيمية لدواوين المحافظات والتي بموجبها أُلغيت مهمة مصلحة الواجبات بتحصيل الزكاة وتم إسناد مهمة الإشراف والرقابة فقط للإدارة المحلية . لكنه أوضح أن الآليات والترتيبات المتعلقة بها تتم في دواوين وزارة الإدارة المحلية بمشاركة بعض الجهات ذات العلاقة باعتبار ذلك من اختصاصات الوزارة الأساسية.

وأما أنه يجري في الوقت الراهن إعداد مشروع تعديل قانون الزكاة بما ينسجم مع توجه الحكومة الخاص بتفعيل دور الإيرادات الزكوية في المجتمع ووضع الآليات الحديثة التي تمكن القائمين على التحصيل من أداء وتنفيذ أعمالهم ومهامهم بشكل أفضل.

وفيما يتعلق بالصعوبات والمعوقات التي رصدتها الوزارة من خلال تنفيذ آليات تحصيل الزكاة القائمة من قبل الوحدات الإدارية ، يوضح الوكيل الطرافي أن أهم تلك المعوقات هو صعوبة تحديد وتوضيح ما هي الأغراض الاجتماعية التي تنفق عليها موارد الزكاة على اعتبار أنها حددت كقطاع رأسمالي إلى جانب وجود نوع من عدم التفاهم مع بعض المكلفين الذين يرغبون في صرف زكاتهم مباشرة للمعوزين.

وقال الطرافي " من هذا المنطلق تسعى الوزارة إلى إجراء التعديلات القانونية التي تؤكد توجه الدولة لصرفها في المصارف الشرعية الثمانية والاستفادة من التجارب الإقليمية والإسلامية التي سبقت اليمن في تحصيل وصرف الزكاة بالشكل الشرعي المطلوب وفق آليات حديثة تمكن القائمين من خلالها على التنفيذ دون أي اجتهادات أو حدوث ثغرات في الإجراءات بين وحدة إدارية وأخرى بل تضمن تحقيق الشفافية في الآليات والإجراءات والوضوح في النصوص القانونية التي يعتمدها القائمون على تحصيل الزكاة.

كما تطلق إلى أن هناك قراراً لمجلس الوزراء يقضي بإعادة توزيع كبار المكلفين على مختلف الوحدات الإدارية وفقاً لمعايير ثابتة إلا أن الوزارة واجهت الكثير من الصعوبات ولم يتم تنفيذ القرار في حينه . وعن أبرز مرتكبات الآلية الجديدة لتحصيل الزكاة، يوضح وكيل وزارة الإدارة المحلية أنه بموجب هذه الآلية يصبح الأفراد المكلفون مركزهم الرئيسي ليس له علاقة بتحصيل مورد الزكاة إجمالاً ، ولكن كل فرد أينما تواجد عليه أن يركب في الفرع الذي يوجد فيه هذا بالنسبة للأفراد، أما بعض الشركات فهناك أيضاً إليه سيتم تطبيقها عام.



ويضيف " ما يخص البنوك تحديداً فقد اتفقت الوزارة مع المسؤولين في أمانة العاصمة وبقية المحافظات على أن يتم تقسيم هذه الموارد بين الوحدة الإدارية التي يوجد فيها المركز الرئيسي وبين الفروع بحيث يصبح التصيب الكبير للوحدة التي يوجد فيها المركز الرئيسي ويعد توزيع الباقي بحسب عدد الفروع في إطار الوحدات الإدارية الأخرى.

ويوضح الطرافي أنه بالنسبة للقطاع العام والمختلط فيتم ربطه مركزياً في إطار وزارة المالية وقد اشتركت وزارة الإدارة المحلية مع المالية في ربط الزكاة، وعلى خصم زكاة 2008م والتي سيتم دفعها عام 2009م بحيث توزع وتخصص في الموازنة العامة لصالح الوحدات الإدارية وتوزع في موازنة 2009م وهذه هي الآلية التي وضعتها الوزارة في الوقت الراهن.

من جهة أكد الشيخ علي محمد علي الزبيدي إمام وخطيب مسجد النصر بعن وجوب تسليم الزكاة للدولة كون ذلك هو هدي النبي صلى الله عليه وسلم وخلفائه الراشدين من بعده ، مشيراً إلى أن بداية عزوف الناس عن ذلك كان مع سقوط الخلافة الإسلامية وقيام الديوتال وانتشار الفساد وعدم وجود الشفافية في صرفها.

وقال " الجهات التي يحق لها جباية الزكاة والإشراف والرقابة عليها وفق أحكام الشريعة هي الدولة ويحق لها تعيين من يقوم بجباية الزكاة ويجب أن يكون من المتصفين بالعدالة والورع والتقوى حتى يطمئن الناس على زكاة أموالهم، وأن يكون هناك إشراف ورقابة على جباية الزكاة وهل تصل للمستحقين وتبين ذلك لعامة الناس حتى لا يحصل تشكيك ولا يصرّف الناس عن دفعها".

وعن الآليات المتبعة في تحصيل الزكاة ومدى تطورها قبل إمام وخطيب جامع النصر بعن "لا بد من العناية بتطوير الآليات المتبعة في تحصيل الزكاة وصرفها ولا بد من إشراك العلماء الأفاضل المشهود لهم بالكفاءة والزهدة والتقوى وتبين ذلك للناس عبر وسائل الإعلام والتوعية المستمرة وإظهار القدوة والزاهة عند جبايتها والإشراف والرقابة على صرفها وإبعاد المفسدين وعدم التهاون معهم لأنها حق لله تعالى لا يجوز المحاباة والمجااملة فيها".

فيما دعا نائب رئيس اتحاد الغرف التجارية الصناعية رئيس غرفة تجارة عدن محمد عمر بامشموس التجار بمحافظة عدن إلى الإسراع بتقديم ماعليهم من زكاة لمكتب الواجبات الزكوية بالمحافظة كواجب ديني للتعطف على الفقراء والمساكين وجعلهم يشاركون إخوتهم في بعض ما انعم الله عليهم من الرزق . وقال بامشموس أن هناك تنسيقاً واتفاقاً بين الغرفة ومكتب الواجبات حول آلية تحصيل الزكاة من التجار .. مشيراً إلى تجاوب التجار لتحصيل الزكاة ولا توجد أي معوقات تذكر بعد هذا الاتفاق .

الواجبات الزكوية وتعمل مع الواجبات من أجل تطوير أساليب وطرق تحصيل هذه الموارد وتوعية المجتمعات المحلية على الالتزام بتسديد الزكاة باعتبارها ركناً من أركان الإسلام ومورداً مهماً لتنمية المجتمع المحلي . ونوه إلى الدور الكبير والفاعل للعلماء في القيام بواجب التوعية للمجتمع وحثهم على دفع الزكاة لولي الأمر . مشيراً إلى تفاوت عملية تحصيل الواجبات الزكوية من مديرية إلى أخرى بحسب أساليب التحصيل وتعاون المجتمع المحلي ومدى كفاءة العاملين في مكاتب الواجبات داعياً في الوقت نفسه إلى ضرورة العمل على تطوير آليات التحصيل وتدريب المجتمع حول أهمية الزكاة وبما من شأنه رفع حصيلة الموارد الزكوية.

رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية بمحلي ذمار عبد الله الفقيه قال " إن عملية التحصيل للواجبات تواجه صعوبات كبيرة من أهمها عدم وجود الوعي الكامل بأهمية الزكاة ودورها في تنمية المجتمع داعياً في الوقت نفسه الجهات المختصة إلى ضرورة تفعيل عملية التوعية بأهمية الزكاة ووجوب دفعها وتسليمها لولي الأمر امتثالاً لأوامر الله تعالى وأوامر نبيه المصطفى، منوهاً بالدور الكبير الذي يجب أن تلعبه المجالس المحلية للمحافظات والمديريات في نشر الوعي وأيضاً المساعدة في عملية التحصيل وتعريف المجتمع بدور الزكاة في عملية التنمية.

وأشار إلى الدور الكبير للزكاة في عملية التنمية وتعزيز الرعاية الاجتماعية، وإصلاح الخلل وتقريب التفاوت بين طبقات وأفراد المجتمع . إلى ذلك دعا رئيس الغرفة التجارية والصناعية بمحافظة ذمار محمد محمد عبده دادية إلى إشراك القطاع الاقتصادي والتجاري ممثلاً بالغرف الزكوية، وبخاصة عروض التجارة وذلك لأن لديهم الخبرة والمعرفة الكاملة بالمكلفين ومستوياتهم المالية .

وقال " أما التقديرات في عملية التحصيل من دون إشراك الغرف التجارية ممثلة بمندوبيها في اللجان فإنها تقديرات تبعد عن الواقع في كثير من الأحيان . وحول الآلية الحالية لتحصيل الزكاة أوضح دادية، أنها آلية مناسبة إلى حد ما وتحتاج إلى تطوير وتحسين، حيث أن آلية التحصيل الحالية قد تناسب شريحة ولا تناسب أخرى وربما كانت مناسبة لمرحلة سابقة ولا تناسب المرحلة الحالية لذا يجب تحسين وتطوير الأساليب المستخدمة في التحصيل بعد دراسات متأنية للشرائح والمكلفين والمجتمع، واعتماد أساليب راقية لتحصيل الزكاة باعتبارها ركناً من أركان الإسلام وأمانة قبل كل شيء، وإيضاح الفوائد التي قد تعود على الفرد والمجتمع نتيجة للالتزام بإخراج الزكاة المفروضة عليهم حسب النصاب كما شدد على أهمية الاستعانة بالعلماء وخطباء المساجد في ذلك وإقامة دورات للعاملين على الزكاة من موظفي الواجبات واللجان المشتركة والمحصلين لتعريفهم بأهمية العمل المناط بهم بحيث يشعر الجميع أنهم يؤدون واجباً شرعياً أوجبه المولى عز وجل.

وفي الصدد ذاته أكد أمين عام المجلس المحلي لمحافظة الحديدة حسن أحمد الهيج أن الآلية التي يتم تحصيل الزكاة بها حالياً يشوبها الكثير من القصور، وهناك آلية تقوم وزارة الإدارة المحلية بدراستها ومن ثم تقديمها للجهات المعنية للقيام في ضوءها بتحصيل الزكاة بما يسهم في تحصيلها بالشكل المطلوب.

وقال " كما تحدث عدد من المسؤولين وذوي الاختصاص حول آليات تحصيل الزكاة . وفي هذا الشأن يقول مدير عام مكتب الواجبات الزكوية بمحافظة ذمار عبد الوهاب المعين، أن المكتب يعمل على تطوير آليات تحصيل الموارد الزكوية بالتنسيق مع المجلس المحلي للمحافظة والمجالس المحلية للمديريات والأجهزة المعنية بهدف تجاوز الربط المقرر وتحقيق نسبة أعلى من الإيرادات من خلال تنفيذ برامج تدريبية لتدريب وتأهيل العاملين في الواجبات في المديرية ورفع كفاءتهم في مجال التحصيل وتنمية الإيرادات وتحسين آلية التعامل مع المكلفين.

ولفت إلى عدم تعاون القطاع الخاص بالمحافظة في عملية تحصيل الموارد الزكوية وهو ما يؤثر على عملية التحصيل .. داعياً كافة المكلفين إلى دفع زكاتهم إلى الدولة من خلال الإدارة العامة للواجبات الزكوية باعتبارها ممثل ولي الأمر براءة للذمة وكسباً للأجر . إلى ذلك دعا رئيس لجنة التخطيط والتنمية والمالية للمجلس المحلي بدمار أحمد الحجينة المختصة بعملية تحصيل الموارد الزكوية إلى العمل الجاد من أجل تحسين وتطوير الآليات الحالية لتحصيل الموارد الزكوية .

ويرى أن الآلية الحالية أصبحت قديمة وعفا عليها الزمن حيث أنها لا تتناسب مع قانون السلطة المحلية، كما أشار إلى أن الجهات المكلفة بتحصيل الواجبات لا تقوم بواجبها في تحصيل الموارد الزكوية وفقاً للقانون مع غياب الدور الرقابي والإشرافي للمجالس المحلية ما يتسبب في ضياع الموارد الزكوية والتي تعتبر من أهم الموارد في عملية التنمية . فيما أكد رئيس لجنة الخدمات بالمجلس المحلي بدمار صادق محمد المصري أن المجالس المحلية تقدم كافة أوجه الدعم والمساندة والتسهيلات للعاملين على تحصيل

إعلان

إعلان

إعلان